البحري للنفط

41 ناقلة نفط خام عملاقة بحمولة ساكنة تبلغ 12.8 مليون طن متري

769 مليون برميل

تتميز البحري للنفط بأنها أحد ملاك ومشغلي ناقلات النفط الخام العملاقة الرائدة في العالم، وتحافظ باستمرار على موقعها المتميز الذي تحتله ضمن أكبر خمس ملاك لناقلات النفط في العالم. وبحلول نهاية عام 2024م، بلغ حجم أسطول شركة البحري 41 ناقلة بحمولة ساكنة تبلغ 12.8 مليون طن متري، وهو ما يمثل حوالي 5% من سعة القطاع عالمياً. وتتخذ البحري للنفط من منطقة الخليج العربي سوقاً رئيسياً لتحميل شحناتها النفطية، مع تميز قطاع الأعمال بقدرته على تلبية احتياجات النقل عبر جميع المسارات الرئيسية لناقلات النفط الخام العملاقة على مستوى العالم. وتُعدّ البحري للنفط الناقل الحصري لشحنات النفط الخام التي تبيعها أرامكو السعودية على أساس الشحن والتسليم للعميل في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر أرامكو السعودية أكبر منتج للنفط الخام على مستوى العالم، وتمتلك حصة ملكية قدرها 20% في البحري.

البحري للنفط تتمة

كان عام 2024م عاماً استثنائياً ومحطة فارقة لقطاع البحري للنفط، إذ سجّل أقوى أداء مالي له منذ عام 2020م، محقّقاً إنجازات بارزة في التميز التشغيلي والنمو الاستراتيجي. ومن أبرز إنجازاتنا لهذا العام إبرام عقد شحن طويل الأجل مع شركة "رونغتونغ"، الذراع البحرية لشركة "رونغشنغ بترو كيميكال". ويُعد هذا العقد الثاني من نوعه ضمن عقودنا طويلة الأجل مع جهات خارجية بعد شركة إس-أويل الكورية، كما أنه الأول من نوعه مع عميل صيني. وتمثل هذه الخطوة محطة مفصلية في مسيرة البحري نحو توسيع محفظة عملائها وتعزيز حضورها في آسيا.

كما حققت البحري للنفط تقدماً ملموساً في تنفيذ استراتيجيتها لتوسعة وتحديث أسطولها من خلال الاستحواذ على مجموعة من ناقلات النفط الخام العملاقة المزودة بأنظمة تنظيف غاز العادم الصديقة للبيئة، والتخلص من الناقلات القديمة لتعزيز كفاءة الأسطول بشكل عام. تعكس هذه الإنجازات، إلى جانب التخطيط الاستباقي المدروس للرحلات والمرونة التشغيلية، قدرة البحري للنفط على التكيُّف مع تعقيدات السوق والتزامها الدائم بتقديم قيمة مستدامة في بيئة معقدة وتشهد تغيرات مستمرة.

الأستاذ/ هشام النغيمش
رئيس البحري للنفط

سوق ناقلات النفط الخام العملاقة في عام 2024م

شهدت سوق ناقلات النفط الخام العملاقة تقلبات ملحوظة ومستويات غير مسبوقة من عدم الاستقرار في عام 2024م مقارنة بعام 2023م، وذلك نتيجةً للتغيرات في ديناميكيات الطلب والتوترات الجيوسياسية فضلاً عن تطور أنماط التجارة. وفي حين أن العام قد استُهل بأسعار شحن مرتفعة نتيجةً للطلب المتزايد على النفط الخام، لاسيَّما من الأسواق الآسيوية، فإن الطلب على الناقلات شهد صعوبات في النصف الثاني من العام متأثراً بتباطؤ الاقتصاد الصيني، واستمرار منظمة "أوبك بلس" في تخفيض مستويات إنتاجها، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية.

إلى جانب ذلك، ظلت أساسيات العرض في سوق ناقلات النفط الخام العملاقة إيجابية، مع محدودية عمليات تسليم الناقلات الجديدة وتقادم الأسطول العالمي. ومع ذلك، تأثرت هذه الإيجابيات بسبب حالة عدم الاستقرار التي تحيط بالطلب على النفط، وخاصة في الصين.

طرق التجارة الرئيسية

البحري للنفط تتمة

استراتيجية مرنة لتوزيع سفن الأسطول

تمكن قطاع البحري للنفط من اجتياز تحديات السوق بنجاح بفضل استراتيجيته المرنة والديناميكية لجدولة الأسطول، والتي عزّزها التخطيط الاستباقي المدروس للرحلات. وقد فرضت التوترات في البحر الأحمر -على وجه الخصوص- تغييرات في عمليات الناقلات، مما استدعى تحولاً في أسلوب توزيع السفن المعتاد لقطاع البحري للنفط. وجرى هذا التحول بكفاءة عالية، مما ضمن استمرارية تدفق إمدادات الطاقة للمملكة بشكل موثوق ودون انقطاع على مدار العام.

ولتعزيز كفاءة تشغيل الأسطول، عمد القطاع إلى زيادة سرعة ومرونة عمليات تحميل الشحنات الصادرة، مما قلل من فترات التوقف وعزز من أداء معدلات مكافئ التأجير للناقلات.

تجديد الأسطول

أحرز قطاع البحري للنفط تقدماً ملحوظاً في برنامجه لتحديث وتوسعة أسطوله خلال العام. فقد استحوذ على ثماني ناقلات نفط خام عملاقة مستعملة مزودة بأنظمة حديثة وصديقة للبيئة لتنظيف غاز العادم، مع بيع ناقلتين قديمتين. ومن بين الناقلات الثماني التي تم شراؤها حديثاً، تم تشغيل خمس منها قبل نهاية عام 2024م. وفي ظل هذه التغيرات، ارتفع عدد ناقلات النفط الخام العملاقة المشغلة في القطاع إلى 41 ناقلة بنهاية العام، مقارنة بـ 38 ناقلة بنهاية عام 2023م، مما ساهم في نمو حجم شحنات القطاع بنسبة 5% على أساس سنوي ليبلغ 769 مليون برميل، وتعزيز القدرة الاستيعابية لمواكبة تزايد حجم الشحنات بما يتماشى مع استراتيجية النمو الشاملة للبحري.

كما أدت هذه التحديثات إلى خفض متوسط عمر الأسطول بنسبة تصل إلى 10% دون المتوسط العالمي، مما رسّخ مكانة البحري للنفط في طليعة القطاع بأسطول أكثر تنافسية وكفاءة من حيث التكلفة.

أما الناقلات الثلاث المتبقية التي تم شراؤها، فقد تم تسلمها في ديسمبر 2024م وانضمت إلى الأسطول المشغل في يناير 2025م. وإضافةً إلى ذلك، تم تأمين شراء سبع ناقلات نفط خام عملاقة أخرى، يُتوقع تسلّمها خلال النصف الأول من 2025م، مما يمهد الطريق للقطاع لمواصلة التقدم والتوسع في الأسطول خلال عام 2025م.

في فبراير 2024م، استكمل قطاع البحري للنفط انسحابه الكامل من قطاع ناقلات المنتجات البترولية المكررة عبر بيع آخر ناقلة منتجات بترولية متبقية في أسطوله. وشكلت هذه العملية، والتي حققت ربحاً جيداً جراء بيعها، المرحلة الأخيرة في تحول القطاع نحو التركيز على أنشطته الرئيسية.

كما أحرز القطاع تقدماً في برنامج تركيب أنظمة تنظيف غاز العادم، حيث تم تزويد تسع ناقلات بهذه الأنظمة خلال العام. وبإضافة ناقلات النفط الخام العملاقة الجديدة، ارتفع عدد الناقلات المجهزة بهذا النظام إلى 27 ناقلة، مقارنةً بـ 10 ناقلات فقط في 2023م. ويدعم هذا الاستثمار الميزة التنافسية من ناحية التكاليف لقطاع البحري للنفط عبر تمكينه من استخدام الوقود عالي الكبريت الأقل كلفة مع الالتزام بمعايير الانبعاثات العالمية.

توقيع عقد شحن مع "رونغتونغ"

في أواخر عام 2024م، وقعت البحري للنفط عقد شحن طويل الأجل مع شركة "رونغتونغ لوجستيكس"، التابعة لشركة "رونغشنغ بترو كيميكال" للبتروكيماويات الصينية الرائدة. ويمثل هذا العقد باكورة الاتفاقيات طويلة الأجل للبحري للنفط مع عميل صيني، ومحطة مفصلية فارقة في استراتيجيتها لتوسيع قاعدة عملائها، إذ يتجاوز أثر عقد رونغتونغ تعزيز تواجد البحري للنفط في السوق الصينية، التي تعد أكبر مستورد للنفط الخام عالمياً، ليشمل تنويع مصادر الإيرادات بضمان أحجام شحنات ثابتة. وتجسد هذه الخطوة التزام البحري للنفط بتطوير شراكات استراتيجية واقتناص فرص النمو في الأسواق العالمية الرئيسية.

مؤشرات الأداء الرئيسية للناقلات المملوكة

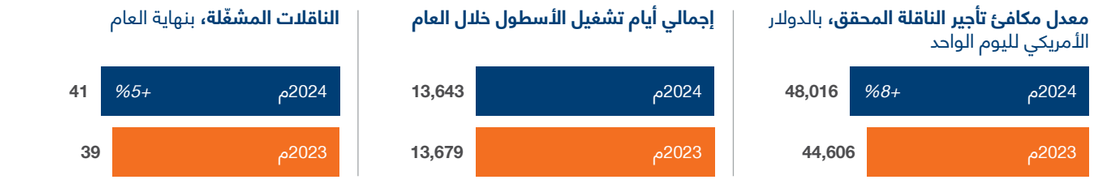

الأداء المالي

ملخص قائمة الدخل الخاصة بالبحري للنفط

(﷼ مليون)	2024م	2023م	% على أساس سنوي
الإيرادات	**4,604**	**4,796**	**-4%**
صافي التكاليف التشغيلية	(3,167)	(3,627)	-13%
مصروفات عمومية وإدارية ومخصصات	(2)	(12)	-84%
دخل آخر	81	141	-42%
الربح التشغيلي	**1,516**	**1,298**	**17%**
الهامش التشغيلي	33%	27%	6 نقاط مئوية
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**2,279**	**2,054**	**11%**
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	50%	43%	7 نقاط مئوية

سجّلت البحري للنفط أقوى أداء مالي لها منذ عام 2020م، على الرغم من التحديات الناجمة عن أنماط التجارة المتغيرة باستمرار والاضطرابات الجيوسياسية. وجاء ذلك ثمرة لأسلوب البحري للنفط والنهج الاستباقي الذي اتبعته في تخطيط الرحلات وتعزيز كفاءة المسارات الاستراتيجية، إلى جانب نجاحها في إدارة بيئة تشغيلية تتسم بتعقيد متزايد.

مكّنت هذه الاستراتيجية المرنة البحري للنفط من التفوق على أداء مؤشر مسار "ناقلات النفط الخام العملاقة من دول الخليج في الشرق الأوسط إلى الصين (BITR TD3C VLCC)"، إذ ارتفع معدل مكافئ التأجير للناقلة المحقق من قبل القطاع بنسبة 8% على أساس سنوي، مقارنةً بتراجع نسبته 3% في المؤشر. جاء هذا الأداء المتميز بشكل رئيسي نتيجةً لاستراتيجية النشر والتوزيع الأمثل لسفن وناقلات الأسطول التي ركزت على الاستفادة من المسارات ذات العائد المرتفع، إضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية من حيث التكلفة، مدعومةً بالزيادة في عدد ناقلات النفط الخام العملاقة المزودة بأجهزة تنظيف غاز العادم ضمن أسطولها.

ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء لقطاع البحري للنفط بنسبة 11% على أساس سنوي لتصل إلى 2.28 ﷼ مليار، مع نمو هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء إلى 50% مقارنةً بـ 43% في العام السابق. ويعكس هذا النمو العوامل ذاتها التي ساهمت في تفوق معدل مكافئ التأجير للناقلة.

غير أن نمو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء تأثر بتراجع الإيرادات بنسبة 4% نتيجة تراجع حركة الناقلات المستأجرة، وتخارج القطاع بشكل نهائي من الأنشطة التي لا تندرج ضمن مجال نقل النفط الخام وذلك في شهر فبراير من 2024م، فضلاً عن انخفاض الإيرادات الأخرى نتيجة تراجع مبيعات الناقلات – إذ تم بيع ثلاث ناقلات في 2024م مقارنة بخمس ناقلات في العام السابق.

نظرة مستقبلية

يشهد سوق ناقلات النفط الخام العملاقة مزيجاً من المؤشرات الإيجابية وdواعي الحذر. تتمثل العوامل الإيجابية في استقرار مستويات العرض في السوق. ويأتي النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة ليدعم الطلب على النفط. كما يسهم ازدياد شحنات النفط المتجهة إلى الشرق، مقارنة بتلك المتجهة إلى الغرب جهة المحيط الأطلسي، في زيادة المسافات البحرية المقطوعة، مما ينعكس إيجاباً على القطاع. أما التحديات فتتمثل في المخاوف المتعلقة بالاقتصاد الصيني ومستويات الطلب على النفط. وتضيف التوترات السياسية الدولية عاملاً آخر من عدم اليقين. كما تؤثر التغيرات المحتملة في سياسات الولايات المتحدة، سواء الاقتصادية أو المتعلقة بالطاقة أو العلاقات الخارجية، على توجهات السوق. ويبقى قرار مجموعة "أوبك بلس" حول زيادة الإنتاج عاملاً غير واضح التأثير.

في ظل هذه الشكوك التي تحيط بسوق ناقلات النفط الخام العملاقة، تعتمد البحري للنفط استراتيجية متوازنة، تستعد من خلالها لاقتناص فرص السوق ومواجهة التحديات المحتملة في العام القادم، مع التركيز على دفع استراتيجية نمو شركة البحري، وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين، والإسهام في تحقيق رؤية المملكة 2030.